استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – ايران – روسيا) نموذجا

د. محمد نــور البصراتى *

مستخلص

تعد العقوبات الدولية أحد عوامل التأثير في العلاقات الدولية، وتستطيع ان تسهم في احياناً في الضغط على الدولة سواء في توجيه سياستها الداخلية أوالخارجية، ومن ثم يتوقف نجاح تأثيرها على عدد من العوامل في إطار عملية ديناميكية تسعى من خلالها لتقييد سياسات الدولة المفروض عليها تلك العقوبات، وقد عرفت العلاقات الدولية تلك الوسيلة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى التي كانت تشمل عقوبات سياسية في المقام الاول، وبدأت تتسع تلك العقوبات لتشمل العقوبات الاقتصادية بجانب السياسية مثل الحالة العراقية بعد الغزوالعراقي للكويت اوالحالة الايرانية في اطار سعيها لامتلاك قدرات نووية لأغراض غير سلمية اودعم بعض جماعات المعارضة لنظم حكم اقليمية، الا ان في بعض الازمات مثل الازمة الروسية بدءاً بالأزمة الجورجية مروراً بشبه جزيرة القرم وصولاً الى الازمة الروسية مع الغرب بسبب الغزوالروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، والتى كانت من تداعيتها التوسع فى تلك العقوبات لتشمل العقوبات الرياضية والاجتماعية، وهوالامر الذى قد يسهم فى الحد من تهديد الدول للسلم والامن العالمي .

كلمات مفتاحية: العقوبات الدولية، السياسة العامة، النظام السياسي.

Abstract:

International sanctions are one of the factors influencing international relations, and they can sometimes contribute to putting pressure on the state, whether in directing its internal or foreign policy, and then the success of their impact depends on a number of factors within the framework of a dynamic process through which it seeks to restrict the imposed state policies. These sanctions have been imposed on them, and international relations have known that method since the end of the First

* أستاذ العلوم السياسية المساعد – رئيس قسم العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بنى سويف

Email: nourzz@yahoo.com

World War, which included political sanctions in the first place, and these sanctions began to expand to include economic sanctions as well as political ones, such as the Iraqi case after the Iraqi invasion of Kuwait or the Iranian case in the context of its quest to possess nuclear capabilities for the purposes of However, in some crises, such as the Russian crisis with the West, starting with the Georgian crisis, passing through the Crimea, reaching the Russian crisis with the West due to the Russian invasion of Ukraine in 2022, whose repercussions were the expansion of those sanctions To include sports and social sanctions, which may contribute to reducing countries' threat to global peace and security .

Key Words: international sanctions, public policy,political system.

مقدمـة:

يتوقف نجاح العقوبات الدولية فى التأثير على سياسات الدولة على عدة عوامل يأتي منها طبيعة العلاقة بين الدول التي تفرض العقوبات وبين النظام السياسي في الدولة المفروض عليها تلك العقوبات، وتمارس الدول الكبرى في النظام العالمي أدواراً مؤثرة في ذلك الشأن، حيث انها تستطيع ان تنشئ تحالفات من عدة دول ومنظمات تشاركها في تلك العقوبات وايضاً استقطابات دولية مؤثرة من خلال علاقاتها بالمنظمات الدولية ومجلس الامن، أوعلاقاتها في اطار الامم المتحدة مع الدول الاخرى، وتتنوع العقوبات الدولية بين السياسية وحظر السفر لقيادات الدولة المستهدفة الى عقوبات اقتصادية وحصار وتجميد اموال ومنع توريد اسلحة ومستلزمات للتصنيع، وقد تتوسع تلك العقوبات لتشمل حظر طيران للخطوط الجوية فوق ارضى دول معينه، ومنع هبوط أي طائرة تابعة للدولة المستهدفة داخل مطارات معينة، وايضاً فرض عقوبات دولية اخرى كالعقوبات الرياضية والتي بموجبها تمنع الدولة المستهدفة من الاشتراك في مسابقات عالمية ويحظر انضمام فرقها الرياضية الى بطولات دولية .

مشكلة الدراسة : الإشكالية المطروحة هنا تأخذ شقين الاولى تتعلق بمدى تنوع العقوبات الدولية وتوسعها كماً وكيفاً، وهل يتوقف نجاح العقوبات الدولية على مقومات تؤهلها لتأثير فعال ؟، أم أن ذلك مرهون بعوامل أخرى تخص الدولة المستهدفة كطبيعة النظام السياسي والرضا الشعبي تجاهه والايدلوجية التي تتحكم فيه، وقوة الدولة سواء سياسياً اواقتصادياً اوعسكرياً ومدى القدرة على الحشد الدولي لتعزيز تلك العقوبات

والتوسع فيها تدريجياً لتشمل نواحي متعددة، بينما الاشكالية الثانية تدور حول .... مدى قدرة العقوبات الدولية في التأثير على سلوك وسياسات الدول المستهدفة .

أهمية الدراسة : تعود أهمية الدراسة إلى الدول التي تتعرض لها الدراسة، والتنوع في ايدلوجية تلك الدول المفروض عليها العقوبات الدولية والسياق التي فرضت فيه تلك العقوبات، وأثر تلك العقوبات فى التأثير على سياسات الدول الخارجية تجاه المجتمع الدولي، ومدى قدرة تلك العقوبات في كل حالة على تعديل السلوك السياسي للدولة المستهدفة . وتلجأ الدراسة لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن .

أهداف الدراسة :

- التعرف على أنواع العقوبات الدولية .
- بيان العوامل التي تؤثر في الحشد الدولي لدعم تلك العقوبات .
- التعرف على عوامل قوة وتأثير تلك العقوبات .
- التعرف على مشروعية الجزاءات الدولية الاحادية دون موافقة الامم المتحدة .
- قياس أثر تلك العقوبات على تعديل السياسة الخارجية للدولة .

فرضيات الدراسة :

وضعت الدراسة فرضية رئيسية تدور حول إن العقوبات الدولية تستطيع ان تؤثر وتعدل من سياسات الدولة الخارجية، وان هناك علاقة طردية بين زيادة الحشد الدولي لتلك العقوبات وبين التأثير فى سلوك الدولة والحد من أخطارها تجاه السلم والامن الدولي، وأيضاً كلما كانت تلك العقوبات تتسم بالمشروعية الدولية وصادرة عن منظمات دولية كلما استطاعت ان تحشد دول أكثر وتكون ذات فاعلية أكثر، مما أدى لاستخلاص الباحث عدة فرضيات فرعية ....

- تتنوع العقوبات التي تستخدمها كل دولة بما يتناسب مع مصادر قوتها فى التأثير على الدولة المستهدفة .
- ان وجود عقوبات دولية على دولة ما لا يعنى ان تلك العقوبات ستقيد من قدرة النظام السياسي في الحكم أوان ذلك النظام سيفقد الرضا الشعبي أوان تلك العقوبات ستكون فاعلة في كل المجالات بالتوازي .
- يتوقف نجاح العقوبات الدولية على قدرتها في تطويع المتغيرات لصالحها .
- افتقار العقوبات الدولية للمشروعية الدولية والاممية يفقدها التأثير بشكل فعال .
- تستخدم العقوبات الدولية كأداة من أدوات الصراع الدولي .
- طول فترة العقوبات الدولية يفقدها الفاعلية والتأثير على السلوك السياسي للنظام .
- قد توظف العقوبات الدولية سياسياً لابتزاز الدولة المستهدفة .

وتنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور :

- العقوبات الدولية بين المفهوم والتنوع .
- أنماط العقوبات الدولية على الدولة المستهدفة .
- عوامل فاعلية العقوبات الدولية فى التأثير على سياسات الدول .

أولا : العقوبات الدولية بين المفهوم والتنوع

تعد النزاعات بين الدول أحد ابرز مشكلات العلاقات الدولية وتؤدى تعقيداتها الى عدة نتائج من أهمها الحرب، وتلعب الدبلوماسية دوراً رائداً في تسوية النزاعات الدولية بعدة اليات، ويعتمد ذلك على قبول الاطراف ورضاها باستخدام أي منها لتسوية تلك النزاعات [١]، ذلك ان المجتمع الدولي يريد استخدام الوسائل السلمية لمحاولة التأثير في سلوك الدولة أوالجماعة أوالفرد في بداية الازمات، الا ان هناك نزاعات تؤدى الى تغول بعض الدول على دول أخرى دون مشروعية دولية أواعتبارات السيادة ومن هنا يفرض النظام الدولي تدابير معينة يرى انها قد تكون كفيلة بحفظ السلم والامن الدوليين، ومنها الية العقوبات من خلال عدد من التدابير المتنوعة كماً وكيفاً التي قد تستطيع ان تحاصر وتقيد من قدرة الدولة المعتدية على استمرارها في ذلك الاعتداء، وتعمل تلك العقوبات على عودة الدولة الى المشروعية الدولية .

وهناك عدة تعريفات للعقوبات الدولي(International Sanctions)[٢]) نوجزها في الاتي :

- هي اجراءات قسرية متنوعة تعتمدها الدول بالتظافر لإجبار دولة تنتهك القانون الدولي على الحد من تلك الانتهاكات .
- هي عدد من التدابير التعاقدية أوالتقييدية ذات الفاعلية من جانب عدد من الدول اوالمنظمات للضغط على بلد ما لتغيير سياساته المهددة للأمن والسلم الدولي ٣.
- هي القيود التي تحد من حرية الدولة أوالجماعة أوقادتها في العمل [٤]، وتُفرض من خلال قرار جماعي من دول أخرى وقد يكون الهدف منها هوتغيير سياسات دولة تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن خلال تلك التعريفات يمكن ان نستخلص التعريف الشامل للعقوبات الدولية " بأنها سلسلة من القرارات المتنوعة تقوم بها الدول متعددة الاطراف والمنظمات الدولية ضد الدول التي تهدد السلم والامن الدولي، وتشمل هذه القرارات بشكل أساسي تدابير مؤقتة لتنفيذ حزمة من القيود المتعددة حتى تستجيب الدولة المستهدفة للانصياع لقواعد القانون الدولي .

مشروعية فرض العقوبات الدولية :

يعد مجلس الأمن صاحب الاختصاص الاصيل بتفويض المجتمع الدولي له لفرض جزاءات بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة [٥]، وتلك التدابير الجزائية معظمها اقتصادي كوقف الصلات الاقتصادية والتبادل التجاري وقطع المواصلات سواء جزئياً اوكلياً، وتعد الجزاءات الدولية بأنواعها الذى يقرها مجلس الامن أقوى وسيلة سلمية لتسوية النزاعات لمنع تهديدات السلم والأمن الدوليين، وفى حالة لم تسفر التدابير المتخذة طبقاً للمادة ٤١ من الميثاق عن توقف مهددات السلم والامن الدولي، فيمكن لمجلس الأمن أن يلجأ للمادة ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق بأن يتخذ من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أولإعادته إلى نصابه بأن يأذن باستخدام القوة بشكل منفصل[٦]، ولا ينبغي الخلط بين عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات الأحادية التي تفرضها بعض الدول على دول أخرى لتعزيز مصالحها الاستراتيجية، فهي عادة ما تهدف إلى الضغط الاقتصادي على الدولة المستهدفة .

مبررات فرض العقوبات الدولية :

توجد عدة مبررات للعقوبات الدولية بمختلف أنواعها [٧] ...

- إجبار الدولة المُستهدفة على الخضوع للقانون الدولي [٨]. .
- احتواء أي تهديد للأمن والسلام الدوليين [٩] .
- منع إجراءات اتخذتها الدولة المُستهدفة ضد الشرعية الدولية .
- الحد من انتهاكات حقوق الانسان داخل دولة معينة .

أنواع العقوبات الدولية..

تتنوع العقوبات الدولية كيفاً لتشمل عقوبات دبلوماسية ومالية واقتصادية وعسكرية وسياسية ورياضية واعلامية :

١- **العقوبات الدبلوماسية:** هي تدابير سياسية تتخذ للتعبير عن الاحتجاج أوالاستياء إزاء إجراء معين تقوم به احدى الدول، لتشمل بعض التدابير كإلغاء الزيارات الحكومية، وتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية (خفض التمثيل الدبلوماسي) أوقطع العلاقات الدبلوماسية، حيث يعبر قطع العلاقات الدبلوماسية عن درجة قصوى من التوتر تتجاوز كل محاولات التسوية [١٠]، كما يعبر عن فشل ذريع في التواصل وحل المشاكل البينية وهذا يعني إغلاق السفارات والقنصليات في الدولة المُستهدَفة، وهناك القطيعة الجماعية التي تأتى احياناً ناطقة بموقف عدد من الأطراف إزاء موقف معين [١١]،، ففي عام ٢٠١٦ قررت بلدان خليجية وعربية معاقبة ايران بقطع العلاقات معها واستدعاء سفرائها وخفض مستوى العلاقات، وعلى إثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧ قررت الدول العربية معاقبة مصر ومقاطعتها واستمرت تلك

القطيعة عقدا من الزمان، وايضاً في عام ١٩٩٠عندما غزا العراق الكويت قررت دول عربية عدة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، ومع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ قررت عدة دول قطع علاقاتها مع النظام السوري عقابا له على القمع واسع النطاق والجرائم في مجال انتهاكات حقوق الانسان والتي ارتكبها في حق مواطنيه.

٢-العقوبات المالية : عادةً ما تستهدف العقوبات المالية الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السياسي في الدولة المستهدفة وتشمل تلك العقوبات المالية تجميد الارصدة في البنوك لدى الدول المشتركة في فرض العقوبات، تجميد الاصول المحددة لأفراد من النظام اولشركات مرتبطة بأعمال مباشرة مع ذلك النظام، وايضاً وقف التحويلات المالية من والى الدولة المستهدفة [١٢].

٣-العقوبات العسكرية : تعني منع توريد معدات واليات عسكرية، وكذلك الغاء بعض الصفقات العسكرية للتسليح – حتى وان سبق ان ابرمت بين الدول –، الغاء تدريبات مشتركة، وحظر الطيران العسكري فوق أراضي الدولة ذاتها .

٤- العقوبات الاقتصادية : وتكون هذه العقوبات من خلال رفض أي شكل من أشكال النشاط التجاري مع الدولة المستهدفة [١٣]، ويمكن ايضاً طردها من المنظمات الدولية ذات الابعاد التجارية، وقف المساعدات الاقتصادية وعدم حصول الدولة على منح دولية أوقروض من المؤسسات الدولية لدعم الاقتصاد، والقيود المفروضة على الطيران، والتي تشمل حظر الطيران في الأجواء، منع السفر إلى تلك الدولة، منع الخطوط الجوية للدولة المُعاقَبة من الهبوط في مطارات الدول الأخرى، تعليق رحلات الطيران الى تلك الدولة [١٤].

٥-العقوبات السياسية : وتعنى منع الدولة المستهدفة من المشاركة في المحافل الدولية ومنع استقبال قادة الدولة المستهدفة اوالمقربين من النظام السياسي، وايضاً استبعاد تولى مواطنيها أي منصب في المنظمات الدولية .

٦-العقوبات الرياضية: منع الفرق الرياضية للدولة المستهدفة من الاشتراك في المنافسات الدولية، اوسحب تنظيم بطولة دولية من الدولة المستهدفة .

٧-العقوبات الاعلامية : تعنى حجب مواقع معينه داخل دولة ما، اوايقاف بث قنوات فضائية داخل أراضي تلك الدولة، اومنع ظهور أي من السياسيين التابعين لدولة ما من الظهور اعلامياً من خلال وسائل اعلام الدول المتحفظة على سلوك الدولة المستهدفة .

كيفية فرض العقوبات :

تفرض العقوبات من خلال دولة واحدة أومن خلال تحالف دولي اومنظمة دولية معنية بالأمن والسلم الدولي كمجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي لإدارة الأزمات في الأمم

المتحدة، ويمكن له أن يستجيب للتهديدات العالمية بقطع العلاقات الاقتصادية مع الجماعات الحكومية وغير الحكومية، ويجب أن تمرر قرارات العقوبات في المجلس المكون من خمسة عشر عضواً بأغلبية الأصوات شرط عدم استخدام حق النقض (الفيتو) من أي من الأعضاء الخمس الدائمين [١٥]، وأهم أنواع العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة (وهي ملزمة لجميع الدول الأعضاء) ؛ تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة، وعادة ما تدار نظم الجزاءات (العقوبات) التابعة للأمم المتحدة من قبل لجنة خاصة وفريق مراقبة، وتساعد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) [١٦] بعض لجان العقوبات التى تكون مهمتها الإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعقوبات كحظر سفر قادة بعض الدول، إلا أن الأمم المتحدة ليس لديها وسائل مستقلة للتنفيذ، وتعتمد كثيراً على الدول الأعضاء [١٧] .

وهناك بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية تلجأ في مرات عدة الى العقوبات الاحادية على الرغم من الانتقاد الذى يوجه الى تلك العقوبات الاحادية نظراً لافتقارها المشروعية الدولية، الا ان الولايات المتحدة الامريكية ترى ان العقوبات الأحادية مشروعة [١٨]،، عندما تتواجد تهديدات للسلم الدولي يعجز مجلس الامن عن التعامل معها بسبب استخدام احدى الدول لحق النقض (الفيتو) في تمرير تلك العقوبات .

زوال العقوبات الدولية : هناك عدة طرق لزوال العقوبات التي فرضت على دولة ما:

١. قرار من مجلس الأمن بإلغاء العقوبات المفروضة من خلاله .
٢. انقضاء المدة الزمنية للعقوبات والمحددة سلفاً .
٣. اصدار الدولة اومجموعة الدول المشتركة في فرض العقوبات قرار بالغاؤها .

أسباب عدم فاعلية العقوبات الدولية :

١- التحايل عليها من خلال دول تسمح بمرور السلع اوشركات متعددة الجنسيات تتواجد فى دولة مجاورة [١٩]، اوحتى بعض الافراد الذين يسمح لهم بالتهريب وبيع وتصدير مصادر الطاقة كالنفط والمواد الخام.

٢- وجود استثناءات في تطبيق العقوبات، حيث تستثنى موارد معينة من تلك العقوبات وخاصة اذا كانت الدول فارضة العقوبات لا تستطيع ان تتحمل تبعات نقص امدادات معينة كالنفط ومصادر الطاقة .

٣- في حالة نقص الشرعية الدولية لتلك العقوبات وعدم صدورها من خلال اطار اممى كمجلس الامن الدولي، فانه ينظر اليها على انها من باب التوظيف السياسي للعقوبات من جانب الدولة الفارضة للعقوبات، وبالتالي لا تتفاعل معها بعض الدول .

٤- يمثل الاستقرار السياسي في الدولة المستهدفة وتماسك النخبة في احياناً كثيرة حائط صد ضد فاعلية العقوبات وخاصة اذا كانت في المجال السياسي، حيث ان

الانقسامات الداخلية والاحتجاجات الشعبية تعتبر من محفزات نجاح العقوبات الدولية والعكس صحيح .

ثانياً : أنماط العقوبات الدولية وأسبابها:

هناك عدد من الدول التي فرضت عليها عقوبات من مجلس الامن أوعقوبات أحادية من دوله ما أوتحالف دولي، وفى كل الاحوال يرى متخذ قرار فرض العقوبات ان هناك انتهاكات للقانون الدولي تستدعى التدخل العاجل بغض النظر عن الغطاء الشرعي لتلك العقوبات اذا فرضت من دولة احادية، وعادة ما تبدأ تلك العقوبات تدريجياً ثم تتوسع بصوره كميه أي تشمل مجالات اوسع للضغط على الدولة المستهدفة أوكيفاً بتنوع نمط العقوبات وتعددها فى مجالات مختلفة :

١- العقوبات الدولية على العراق بعد عام ١٩٩٠.

بسبب قيام العراق بالغزوالعسكري لدولة الكويت عام ١٩٩٠ قرر مجلس الامن فرض عقوبات على العراق اقتصادية ومالية موسعة تنفيذاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، وقد صدر القرار٦٦١ لسنة ١٩٩٠ الذى يتم بمقتضاه أن يحظر على الدول الاتى [٢٠] :

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أوالكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، إلى أقاليمها.

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أوتتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أويقصد بها تعزيز التصدير أوالشحن العابر لأية سلع أومنتجات من العراق أوالكويت.....، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أوالكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أوالتعاملات .

(ج) أية عمليات بيع أوتوريد يقوم بها رعاياها أوتتم من أقاليمها أوباستخدام السفن التي ترفع علمها لأية سلع أومنتجات، بما في ذلك الأسلحة أوأية معدات عسكرية أخرى، ..... وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أوتتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أويقصد بها تعزيز، عمليات بيع أوتوريد هذه السلع أوالمنتجات .

وقد تم التوسع في فرض العقوبات الدولية على العراق تباعاً لمحاولة تقييد قدرات العراق، الا ان تلك القرارات زادت من المعاناة الانسانية ونقص فى الادوية والغذاء للشعب العراقي، مما اضطر الامم المتحدة ان تتدخل ولكن بطريقة الحصول على نفط العراق مقابل الغذاء وهوالقرار الذى صدر عام ١٩٩٦ بشأن تدشين برنامج النفط مقابل الغذاء الذى ايضاً يحرم العراق من شراء أي مستلزمات صناعية مقابل ايرادات نفطه باستثناء المواد الغذائية فقط، وقد تطورت العقوبات بإنشاء الادارة الدولية للموارد العراقية عبر صندوق تنمية العراق، ويستقطع جزء من تلك الموارد لتعويض المضارين

من غزوالكويت، الا ان سياسة النظام العراقي لم تتأثر بتلك العقوبات بالشكل المراد لها، حتى بعد حصار النظام الحاكم بكل السبل، واستمرارية دكتاتورية النظام الحاكم وانتهاكات حقوق الانسان، الا ان تلك العقوبات طالت الشعب نفسه أكثر من النظام، فقد اعلنت منظمة اليونيسف ان العراق قد سجل عام ١٩٩٦ أعلى نسبة لحالات سوء التغذية المزمنة التي تصيب الأطفال طوال سنوات الحصار، حيث بلغت ١١% من مجموع الأطفال ما دون الخامسة من العمر [٢١] .

وقد تم تشديد العقوبات بالقرارين ٦٦٥ و٦٧٠ حيث تم فرض حصار بحري وجوي على العراق [٢٢]، وكان الغرض من العقوبات الأممية هوإجبار العراق على اتباع قواعد القانون الدولي، الذي يتضمن الاعتراف بسيادة الكويت وبالتالي الانسحاب من الكويت.

٢-<u>العقوبات الدولية على ايران .</u>

بسبب تبنى ايران لبرنامج نووي والدفاع عن حقها في امتلاك ذلك البرنامج لأغراض سلمية [٢٣]، الا ان الغرب والمنظمات الدولية كانوا يرونه لأغراض عسكرية ومحاولة ايران امتلاك اسلحة نووية [٢٤]، مما دفع الدول الكبرى والمنظمات الدولية والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على ايران املاً فى تراجعها عن ذلك البرنامج الذى يمثل تهديد للسلم الدولي .

- العقوبات الاحادية : فرض على ايران عدد من العقوبات الدولية والاحادية .... حيث اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على فرض عدة عقوبات على ايران [٢٥]، بدءاً من عام ١٩٧٩(أزمة احتجاز الرهائن الامريكيين)، ثم التوسع في العقوبات بأن فرضت الولايات المتحدة حظر اقتصادي تام في ١٩٩٥ أعقبه في ١٩٩٦ " قانون العقوبات على إيران" الذي فرض عقوبات على الشركات مهما كانت جنسيتها التي تستثمر في قطاعي النفط والغاز في إيران، وتم تعديل هذه العقوبات بانتظام .

- وفي ٢٠٠٨ منعت الولايات المتحدة المصارف الأمريكية من أن تكون وسيطاً في تحويل أموال مع إيران، وفي ٢٠١٠ استهدف قانون إمدادات الوقود لإيران ضد الشركات الأجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي الإيراني.

- في ٢٠١١ شددت واشنطن عقوباتها على الأشخاص الذين يقدمون دعماً لتطوير القطاع النفطي الإيراني، وتم تجميد أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في قطاع النفط .

- في ٢٠١٢ تم تشديد العقوبات على القطاعين النفطي والبتروكيميائي الإيرانيين، وفي ٢٠١٣ تم استهداف قطاع إنتاج السيارات والعملة الإيرانية.

العقوبات الاممية :

أعتبر مجلس الامن ان تطوير ايران لبرنامجها النووي مهدد للسلم الدولي، وطالبت الامم المتحدة ايران وقف برنامجها النووي، الا ان ايران تمسكت بتطوير قدراتها النووية، فما كان من مجلس الأمن الا ان اصدر عام ٢٠٠٦ حزمة من العقوبات تشمل النواحي الاقتصادية والتجارية وتجميد أرصدة كيانات واشخاص مرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني [٢٦]، وفى عام ٢٠٠٧ تم فرض حظر على مشتريات الأسلحة الإيرانية وفرض قيود على القروض المالية لإيران، وعام ٢٠٠٨ تم التوسع في لائحة الكيانات والأشخاص الذين يطاولهم تجميد الأرصدة في الخارج وحظر السفر، وتم حظر تزويد إيران بمعدات ذات استخدام مزدوج (مدني وعسكري)، وفى عام ٢٠٠٩ تم فرض قيوداً جديدة على الاستثمارات الإيرانية وحظر بيع إيران لبعض الأسلحة الثقيلة مثل دبابات وطائرات ومروحيات قتالية [٢٧] .

عقوبات الاتحاد الأوروبي :

أقدم الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٠ في سبيل الضغط على ايران لوقف برنامجها النووي، على حظر تقديم مساعدة تقنية أونقل تكنولوجيا نفطية إلى إيران وأنشطة بعض المصارف الإيرانية، كما وسع من نطاق لائحة الأمم المتحدة للشخصيات المحظورة من السفر، وفى عام ٢٠١١، جمد الاتحاد أرصدة ٢٤٣ كياناً إيرانياً وحوالي أربعين شخصية إضافية منعت أيضاً من الحصول على تأشيرات دخول الى دول الاتحاد الأوروبي.

وفى عام ٢٠١٢ فرض الاتحاد الأوروبي حظراً نفطياً تدريجيا، وقام بتجميد أرصدة البنك المركزي الإيراني، ووضع بعض رموز النظام على القائمة السوداء [٢٨] .

وعلى الرغم من التوسع في العقوبات ضد ايران من اجل حملها للعودة الى طاولة المفاوضات حول برنامجها النووي [٢٩]، ومراقبة الدول الغربية لذلك البرنامج .

٣-العقوبات الدولية على روسيا.

عام ٢٠١٤ : بعد ان أقدمت روسيا على ضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا عام ٢٠١٤، تعرضت لثلاث موجات من العقوبات سواء عقوبات احادية اوعقوبات ناتجة عن تحالفات دولية [٣٠]، فقد بدأت الاولى في ١٧ مارس وهواليوم التالي على الاستفتاء لاستقلال القرم عن اوكرانيا فقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات تضمنت تجميد أصول وحظر سفر٢٠ مسؤولا روسيًا [٣١]، وشملت العقوبات منع تعامل بنك روسيا مع النظام المصرفي الأمريكي، وأقدمت اليابان على وقف مفاوضاتها مع روسيا التي تتعلق بالاستخدام السلمي للفضاء واستثمارات تكنولوجية وإلغاء تأشيرات الدخول للمسؤولين الروس، وفرضت أستراليا عقوبات استهدفت المعاملات المالية وحظر السفر على أولئك الذين أدّوا دورًا أساسيًا في التهديد الروسي لسيادة أوكرانيا،

وايضاً فرضت ألبانيا وأيسلندا والجبل الأسود، بالإضافة إلى أوكرانيا، نفس حظر السفر والقيود التي فرضها الاتحاد الأوروبي .

ثم الموجة الثانية من العقوبات في أبريل ٢٠١٤، حيث علّق مجلس أوروبا حق وفد روسيا في التصويت، وفرضت الولايات المتحدة حظرًا على المعاملات التجارية داخل أراضيها لسبعة مسؤولين روس، من ضمنهم إيغور سيتشين –الرئيس التنفيذي لشركة النفط الروسية الحكومية روسنفت– و١٧ شركة روسية، وقد أصدر الاتحاد الأوروبي حظر سفر على ١٥ شخصًا آخرين.

وشملت الموجه الثالثة من العقوبات في يوليو٢٠١٤ توسع الولايات المتحدة الامريكية في حظرها للمعاملات المالية والاقتصادية ليشمل شركتي طاقة روسيتين رئيسيتين هما روسنفت ونوفاتك [٣٢]، ومصرفين هما غاز بروم وفي إي بي .

وايضاً فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على الأسلحة والعتاد العسكري، وحظرًا على التكنولوجيا المستخدمة فى المجالات العسكرية، ووضع ضوابط على تصدير المعدات المستخدمة فى صناعة النفط، وقيودًا على إصدار بعض السندات أوالأسهم أوالأدوات المالية المماثلة وتداولها، وقد استهدفت كندا الأسلحة الروسية والكيانات المالية المعنية بالطاقة، وجمّدت اليابان الأموال المخصصة للمشاريع الجديدة في روسيا .

وعندما اقدمت روسيا على غزواوكرانيا في فبراير٢٠٢٢، توسعت العقوبات الدولية لتشمل :

العقوبات المالية :

– الاتحاد الأوروبي : أعلن فرض عقوبات جديدة على القطاعات العاملة في الاسواق المالية، وقد تم استبعاد ٧ بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية، بينما امتنع الاتحاد الأوروبي عن إدراج تلك التي تتعامل فى مجال الطاقة على لائحة العقوبات، وقد اعلنت شركة SWIFT العالمية للتحويلات المالية إنها ستفصل البنوك الروسية السبعة عن شبكتها بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، ويعد إجراء إزالة البنوك الروسية من نظام سويفت واحد من أقوى الأدوات العقابية التي استخدمتها الدول الغربية لمعاقبة روسيا [٣٣].

– بريطانيا : أعلنت بريطانيا عن تجميد أموال الشركات والحكومة الروسية العاملة في الأسواق البريطانية، وكذلك تجميد أصول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني ووضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أووزارة المالية الروسية [٣٤] .

- الولايات المتحدة : فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم، وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي، ووزارة المالية الروسية .

العقوبات الاقتصادية:

- الاتحاد الأوروبي أعلن عن فرض عقوبات جديدة على مجالات الطاقة والنقل وفرض قيود على الصادرات الروسية، بالإضافة إلى إدراج المزيد من الروس على القوائم السوداء [٣٥] .

- منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أوالهبوط على المطارات الاوروبية [٣٦] .

- ايقاف منح الجنسية الاوروبية للأثرياء الروس التي كان مسموح بيها بنظام البيع طبقاً لقانون «جواز السفر الذهبي» .

- بريطانيا : وقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا واليها خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط .

- الولايات المتحدة : منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية، الى الأراضي الامريكية .

- أستراليا : فرضت استراليا عقوبات مالية وحظر دخول لأراضيها على أكثر من ٣٠٠ برلماني روسي صوتوا في البرلمان على السماح بإرسال قوات مسلحة إلى أوكرانيا [٣٧] .

- ألمانيا : وقف تصاريح تشغيل خط « نورد ستريم ٢» الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا [٣٨].

- اليابان : فرضت عقوبات على مؤسسات مالية وشخصيات روسية منها الرئيس الروسي بوتين ووزيري الدفاع والخارجية وشخصيات أخرى مرتبطة بالنظام، وعلقت صادرات تقنيات تكنولوجية إلى روسيا [٣٩].

- اليونان : إعلان هيئة الطيران المدني إغلاق المجال الجوي لديها أمام شركات الطيران الروسية [٤٠] ، وإيقاف تصاريح الإقامة لكافة المستثمرين الروس.

- الدنمارك : علقت شركة الشحن الدنماركية «ميرسك» عمليات الشحن البحري من روسيا واليها [٤١] .

- كما قامت كل من استراليا والولايات المتحدة وبريطانيا بفرض عقوبات علـــى دولة بيلاروسيا لدورها في استغلال اراضيها وتسهيل التدخل الروسي فى اوكرانيا [٤٢] .

وبالتالي اذا نظرنا الى العقوبات المفروضة على الشركات التجارية العاملة فى روسيا اوالشركات الروسية العاملة فى الدول التي فرضت تلك العقوبات سنجد ان تلك الشركات ليست هم الجناة المباشرون للانتهاكات والجرائم الروسية، ولكن من خلال أنشطتها التجارية يمكن أن تساعد في ارتكابها. لذلك من المرجح أن تتم مقاضاة مسؤولي الشركات أوالشركات ذاتها بسبب المسؤولية الثانوية، والتي يتم تصنيفها في أنظمة العدالة الجنائية على أنها تواطؤ أومساعدة وتحريض في ارتكاب جرائم من قبل الآخرين[٤٣].

العقوبات الاعلامية : أعلن الاتحاد الأوروبي فى الاول من مارس ٢٠٢٢ حظر قناتي "سبوتنيك" و"روسيا اليوم" [٤٤].

العقوبات الرياضية :

- أعلن الاتحاد الدولي والأوروبي لكرة القدم فى مارس ٢٠٢٢ منع كل الفرق والمنتخبات الروسية من المشاركة في البطولات الدولية، ومنها كأس العالم ٢٠٢٢ على خلفية العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا[٤٥].
- اعلن الاتحاد الدولي لألعاب القوى حظر رياضيي ومسؤولي روسيا وبيلاروسيا من المشاركة في كافة البطولات القادمة [٤٦] .
- قررت اللجنة البارالمبية الدولية، منع منتخبات روسيا وبيلاروسيا من المشاركة في الألعاب البارالمبية في الصين [٤٧]..

والملاحظ من خلال تلك العقوبات ان الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن لها ان تؤيد تلك التدابير الاحادية من جانب بعض الدول بينما يكون قرار الجزاءات الفعلية ذاته متوقف على قرار مجلس الامن الدولي المحال له الموضوع من الجمعية العامة [٤٨]، وحيث ان القصور في اتخاذ تدابير عقابية من خلال مجلس الامن يتوقف على الاطار الذى يتخذ فيه القرار والذى يتأثر بحق الاعتراض (الفيتو) التي تمتلكه الخمس دول دائمة العضوية في المجلس .

العقوبات الحقوقية :

تعد العقوبات الحقوقية التي تفرض على الدول، وتعليق حقوق تمثيل الدول الأعضاء واستبعادها من الأدوات الأكثر حدة الذى يعتمد عليها مجلس أوروبا للرد على الانتهاكات الجسيمة للنظام الأساسي له، وبعد فترة وجيزة من رفع تعليق روسيا من قبل PACE في عام ٢٠١٤، كان التعليق المشترك من قبل PACE وCoM والإقصاء اللاحق لروسيا بعد غزوها للأراضي الاوكرانية هوالأول في تاريخ المجلس الأوروبي CoE [٤٩]، ويعد قياس أثر تلك العقوبات على وتهدف تلك العقوبات الحقوقية الى احترام الدول للقانون الإنساني [٥٠]

ثالثاً : تحليل فاعلية العقوبات الدولية على تغيير سياسات الدول :

١- آلية فرض العقوبات :

الملاحظ ان العقوبات الدولية على كل من العراق وايران كانت تشمل عقوبات احادية وتحالفات دولية وأممية (مجلس الامن)، الا ان العقوبات على روسيا اقتصرت على عقوبات دولية احادية اوتحالفات دولية، نظراً لاستخدام روسيا ذاتها حق النقض فى مجلس الامن ضد التصويت على أي قرار يدين انتهاكها للقانون الدولي اولسيادة دولة اخرى، وقد استخدمت روسيا أكثر من مرة حق النقض، ففى عام ٢٠١٤ استخدمته ضد ادانتها على ضم شبه جزيرة القرم من اوكرانيا، وايضاً استخدمته عام ٢٠٢٢، عند محاولات ادانه روسيا فى مجلس الامن ابان غزوها للأراضي الاوكرانية [٥١] .

٢- استثناءات على العقوبات الدولية :

الملاحظ ان العقوبات على روسيا تضمنت بعض الاستثناءات، حيث لم تشمل العقوبات بعض الكيانات المالية المسؤولة عن مدفوعات الطاقة، الذي لا تزال دول الاتحاد الأوروبي تعتمد عليه على الرغم من صراعها مع روسيا بسبب الازمة الاوكرانية [٥٢] .

وأكد المستشار الألماني شولتس أن أوروبا "تستثنى إمدادات الطاقة الروسية من العقوبات لأن ذلك "له أثار سلبية على اقتصاد الدول الأوروبية"، حيث يستورد الاتحاد الأوروبي ٤٠% من الغاز الروسي [٥٣] والاتحاد الأوروبي لن يتحمل تعطيل امدادات النفط الروسي، الا ان رئيس الوزراء البولندي ماتيوز مورافيكي اعتبر إن قرار استبعاد الكيانات العاملة فى مجال النفط الروسي من العقوبات " أمر غير مقبول " [٥٤] .

٣- البعد الإنساني فى فرض العقوبات الدولية :

يحدث فى احيان كثيرة عند فرض العقوبات وتحديداً الاقتصادية أنها غالباً ما تؤذي الشعوب والمدنيين، وليس مسؤولي النظام الحاكم المقصودين بالعقوبات، فغالباً ما يؤثر الحظر التجاري على المزارعين الذي لا يستطيعون تصدير محاصيلهم أولعمال غير قادرين على الحصول على المواد الخام وفي معظم الحالات تستبعد العقوبات المواد الإنسانية مثل الأدوية، الا ان العقوبات الامريكية على العراق خلال حكم صدام حسين شملت الأدوية، حيث تم منع تصدير الأدوية إلى العراق، الا ان مجلس الأمن الدولي عهد في تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء للعراق عام ١٩٩٦ بهدف الحد من معاناة العراقيين من الجوع، وتهدف بعض الدول من شمولية العقوبات الدولية للأغراض الانسانية والملحة للسكان [٥٥]، الاحتجاج الشعبي على النظام الحاكم في الدولة المستهدفة والثورة عليه وبالتالي اسقاطه دون الحاجة الى التدخل العسكري فى الدولة المستهدفة والحرب عليها .

٤-فاعلية التدابير العقابية على السلوك السياسي للدول :

يلاحظ ان كافة التدابير العقابية التي اتخذت من أجل الحد من انتهاكات القانون الدولي للدول محل الدراسة لم تكن تدابير واحدة اونمط واحد قابل للتطبيق في كل الدول بطريقة متماثلة ولكن كل دولة مستهدفة فرض عليها عقوبات بما تملكه الدول المنفذة من ادوات تمثل لها مصادر قوة في علاقتها بالدولة المستهدفة وذلك بما يتماشى مع الامن الإقليمي [٥٦]، الا ان معظم العقوبات غلب عليها الطابع الاقتصادي والعسكري، وبالفعل كافة التدابير العقابية أسهمت في تأثر اقتصاد الدولة المستهدفة بصورة كبيرة وأدت الى تراجع العملة الوطنية فى الاسواق العالمية، واصبحت تشكل عبئ على مستوى النمووتزيد من معاناة الشعوب، الا ان فلسفة التدابير العقابية لم تكن من أجل افقار الشعوب بقدر ما كانت للضغط السياسي على نظم الحكم للتراجع عن انتهاكات القانون الدولي أولحمل النظام على اجراء مفاوضات حول الشكوك بانتهاكات القانون الدولي .

فالعراق لم تؤثر العقوبات المفروضة عليه والتي استمرت أكثر من عقد من الزمان خلال فترة حكم صدام حسين على سياسات النظام بالشكل المرجو، وان كانت اثرت عليه اقتصادياً وبالتالي تعامل النظام العراقي مع العقوبات بطريقة احتواء الصدمة الاولى للعقوبات والتعايش معها، وتشكيل رأى عام داخلي ان تلك العقوبات ما هي الا مؤامرة تقودها الولايات المتحدة الامريكية لاستنزاف مقدرات العراق، وبالتالى حاول النظام العراقى ان يوحد اطياف الشعب والنخبة الحاكمة حول نظرية المؤامرة لتفتيت العراق، ولم تستطع العقوبات ان تسقط اوتغير نظام حكم صدام حسين مما استدعى تدخلاً عسكرياً في عام ٢٠٠٣ بذرائع أخرى .

وبالنسبة لايران التي فرضت عليها العقوبات لأكثر من عقدين من الزمان لم تستطع ان تجبر تلك التدابير النظام الايرانى من ايقاف البرنامج النووي، الا انه يمكن ان تكون اسهمت فى دفع ايران الى المفاوضات مع الغرب بشأن برنامجها النووي وعقد اتفاق بينها ومجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بالإضافة الى المانيا عام ٢٠١٥ [٥٧]، وهوالامر الذى يعد بمثابة اعتراف ضمني بفشل التدابير العقابية على ايران واللجوء الى الوسائل الدبلوماسية هوالحل الامثل، ولكن تلك التدابير أثرت بشكل ما على الاقتصاد ومستوى معيشة الشعب الإيراني [٥٨]، الا انها لم تستطع ان تغير من سلوك النظام الحاكم، بل ان بعض الاشخاص المشمولين بالعقوبات الامريكية اصبحوا ابطال قوميين، ومنهم من وصل الى منصب رئيس الجمهورية [٥٩] .

أما روسيا التي فرضت عليها عقوبات دولية بعد ضمها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ سواء كانت عقوبات احادية اونتيجة تحالفات دولية، لم تستطع ان توقف النظام الحاكم عن استراتيجيته نحوالتمدد الخارجي[٦٠]، واطماعه في اوكرانيا التي تم غزوها في فبراير

٢٠٢٢، وعلى الرغم من التدابير العقابية الموسعة كماً وكيفاً من اجل دفع روسيا عن التخلي عن انتهاكات القانون الدولي، الا ان ذلك لم يحدث واستمرت روسيا فى عملياتها العسكرية وتشريد مئات الألاف من الشعب الأوكراني[٦١].

٥- الاستعداد أوالتحصين ضد العقوبات الدولية :

غالباً ما تلجأ الدولة التي تنوى غزودولة اخرى أوعند محاولاتها انتهاك قواعد القانون الدولي الى تحصين قدرتها على مواجهة العقوبات الدولية المتوقعة، فعلى الرغم من اكتساب الخبرات أحياناً فى الالتفاف حول العقوبات الدولية، الا ان مسألة تحصين الدولة لمواجهة العقوبات الدولية أصبح أمر مهم فى الاعداد عند ادارة الازمة، فلقد أشار تقرير نشرته صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية إن الرئيس الروسي بوتين استعد للعقوبات الدولية المتوقعة على بلاده اذا غزت روسيا اوكرانيا [٦٢]، وذلك بتهريب روسيا مئات الأطنان من الذهب السوداني كجزء من بناء حائط صد ومنع تداعيات العقوبات التي قد تُفرض عليها، وجاء في التقرير، أن روسيا ضاعفت حجم الذهب الذي أودعته البنك المركزي بأربع مرات منذ عام ٢٠١٠، بشكل أدى إلى إنشاء "صندوق حرب" عبر تنوع الواردات الأجنبية والاحتياطي الكبير من الذهب، وأصبح لدى روسيا احتياطيات الذهب أكثر من الدولارات الأمريكية، وتصل نسبة سبائك الذهب إلى ٢٣% من الاحتياطي، وارتفعت قيمتها إلى ٦٣٠ مليار دولار حتى شهر فبراير ٢٠٢٢. [٦٣]

٦- تداعيات العقوبات الدولية على الامن الإقليمي :

على الرغم من فرض العقوبات الامريكية والاوروبية على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، متجاهلة المخاطر السلبية لتلك العقوبات على التوازنات الاقتصادية العالمية، والتي قد تهدد تداعياتها الامن الإقليمي نظراً لان تأثيرها على الدول الفارضة لها قد يكون كبير، [٦٤] ويؤدى الى اختناقات في مسارات الامن الاقتصادي لهذه الدول، وخاصة اذا كانت الدولة المفروض عليها تلك العقوبات تملك من الموارد التي قد تؤثر بها على امن الدول المحيطة، فالدول التي تعتمد على صادرات روسيا من الغاز والنفط والقمح ستتحمل فاتورة باهظة لارتفاع أسعار تلك السلع، وهوما يؤدى الى اضطرابات اجتماعية، ولا سيما ان دول العالم لم تتخطى بعد الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا [٦٥] .

٧- التهديد بالعقوبات الدولية كأليه للسيطرة والهيمنة على سيادة الدول :

فعلى الرغم من القرارات الدولية برفع العقوبات عن العراق تباعاً بدءاً من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠ لالتزامه بقواعد القانون الدولي [٦٦]، وعند محاولة العراق ممارسة سيادته على اراضيه طبقاً للقانون الدولى وخلال جلسة استثنائية للبرلمان العراقي طالب رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدى في يناير ٢٠٢٠ كافة القوات الاجنبية بمغادرة

الأراضي العراقية، فقد هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العراق بفرض عقوبات "شديدة" في حال أرغمت قوات بلاده على مغادرة أراضي العراق، وطالب العراق بدفع تكلفة القواعد العسكرية الامريكية على اراضيه [٦٧] .

حرب العقوبات :

تعتبر حملة العقوبات الدولية التي شنتها الدول ضد روسيا في أعقاب غزوها لأوكرانيا إنجازًا للدبلوماسية المتعددة الجنسيات، حيث اقدمت الكثير من دول العالم طواعية على انهاء الأعمال التجارية مع روسيا، مما أدى إلى قطع العلاقات التجارية والعلاقات المالية معها، ومثلت تلك العقوبات صدمة للكرملين بتجميد العديد من أصوله الأجنبية، وهوالامر الغير متوقع لاحد أكبر الاقتصادات في العالم، فسرعة ونطاق وحجم هذه التدابير الاقتصادية العقابية وطبيعة أهدافها لم يسبق لها مثيل [٦٨]، لكن الجهود المبذولة للضغط على موسكواقتصاديًا قد يصبح استدامتها صعب مع مرور الوقت، خاصة إذا كان خصوم روسيا يستهدفون القطاعات التي تؤثر بشكل أكثر حدة في الاقتصاد العالمي. مما يؤدى الى اضطرابات في الطاقة والغذاء والسلع الزراعية وطرق التجارة وبالتالي حدوث صدام مصالح داخل تحالف العقوبات- الذي ضم أستراليا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وستسعى روسيا إلى تفاقم هذا الصدام من خلال إجراءات انتقامية، كما فعلت عندما أغلقت خط أنابيب نفط رئيسيًا يمتد من كازاخستان إلى البحر الأسود [٦٩]، بسبب سوء الأحوال الجوية حسبما زعمت، الا انه من المحتمل أن يثبت تحالف العقوبات أنه أكثر ديمومة مما تريده روسيا، لكن نقاط التوتر هذه ستجعل من الصعب تنفيذ تدابير كبيرة بانتظام وستخلق ضغوطًا من أجل إنفاذ صارم لضمان السلوك المراوغ من قبل بعض الدول كالصين والهند ودول أخرى [٧٠].

الخاتمة :

شكلت العقوبات الدولية التي بدأت في عهد عصبة الأمم وحتى اليوم وسيلة من وسائل حل النزاعات، وذلك من خلال تحميل الدولة المخالفة للقانون الدولي (كالاعتداء على دولة أخرى) المسؤولية عن أفعالها ومعاقبتها، وذلك كألية لمنع الحروب أوالحد منها قدر الإمكان لتصبح بذلك الحلول العسكرية هي الخيار الأخير وليس الأول لحل النزاعات بين الدول .

وعلى الرغم من ان التعاون بين الدول وتحالفها في فرض العقوبات يزيد من فاعليتها ويجعل هناك اتفاق للعقاب الجماعي للدولة المستهدفة، الا ان تلك التحالفات قد لا تكون فاعلة بالشكل المرجولعدم وجود تنسيق بين الدول المتحالفة، فكل دولة تفرض عقوبات من وجهة نظرها بما يتلاءم مع ما تملكه من مقومات واليات تستطيع ان تؤثر

بها في تلك العقوبات، ولكنها تفرض بعض العقوبات تحت ضغط الدول الكبرى اوتماشياً مع مبادئ القانون الدولي، وبالتالي فإن عدم وجود حاضنة تنسيقية بين الدول المنضمة لتحالف فرض العقوبات يضعف من فاعليتها، بالإضافة الى تعدد الرؤى من الدول المشتركة في أهداف فرض العقوبات .

إلا أن العقوبات الدولية تظل غير قادرة على اثبات نجاحها بالشكل الملائم في ادارة الصراع الدولي في احيان كثيرة، على الرغم من التوسع فيها، الا انه مازال النقد يوجه للعقوبات التي تستهدف المجال الإنساني نظرا لان الشعوب تتأثر بها اكثر من النظام الحاكم ذاته، فعلى الرغم من فرض العقوبات الدولية على بلدان عدة الا ان تلك العقوبات طالت الشعوب في كل دولة، ولم تفشل أوتنجح العقوبات في المطلق، ولكن نجحت نسبياً في تعديل جزء من السلوك وليس كل السلوك .

ويبقي دائما المحور الأهم في العقوبات هومدى الفاعلية التي تتسم بها العقوبات في التأثير على سلوك الدولة المستهدفة، ولا يزال الجدل قائماً حول تقييم أثر العقوبات على نظم الحكم وقدرتها على تعديل سلوكيات تلك النظم أودفع التحول الديمقراطي لهذه الأنظمة . حيث يدرك أنصار العقوبات الشاملة وكذلك الانتقائية تباين فاعلية العقوبات في التأثير على أنظمة الحكم، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل متداخلة، كطبيعة النظام السياسي في الدولة وقوة اقتصادها، والطبيعة الجغرافية للدولة ومدى تشابك علاقاتها اقليمياً، إضافة لقوة الدول المشاركة في تطبيق العقوبات، علاوةً على نوع العقوبات وشرعيتها من حيث استنادها إلى أسس قانونية ومبررات أخلاقية، **<u>ومن هنا توصلت الدراسة الى عدة نتائج كالاتي :</u>**

- ❖ تمثل العقوبات الدولية في بعض الاحيان سلاحا ذوحدين، بحيث تطال انعكاساتها السلبية من قاموا بفرضها ان لم يكن لديهم البديل لتفادى اثارها .
- ❖ كافة العقوبات الدولية ذات الابعاد المتعددة باستثناء العقوبات ذات البعد السياسي يتفاقم تأثيرها على الشعوب أكثر من نظام الحكم .
- ❖ رغم ما تنتجه العقوبات الدولية من ضغوطات على الدولة المستهدفة، الا انه مازالت تلك العقوبات عاجزة عن إجبار نظام الحكم على تغيير سياساته، وان كثرة فرض العقوبات واستمرارها لعدة سنوات يكسب الدول خبرة فى التعامل معها والالتفاف حولها .
- ❖ لم تنجح أي عقوبات دولية في ايقاف حالة حرب، اواعتداء دولة على اخرى الا انها قد تبطئ وتيرة تلك الحرب لنقص امدادات معينة .

- قد تخضع العقوبات لاعتبارات سياسية ومصلحية ويتم توظيف القواعد القانونية لخدمة هذه المصالح، حيث تتجاوز دولة ما في استغلال فرض العقوبات في سبيل الهيمنة والسيطرة على الدولة المستهدفة .
- ما زالت الفلسفة التي يقوم عليها نظام العقوبات الدولية تبرز تحديات أساسية كالتدرج في فرضها والتنسيق مع دول أخرى، سواء على صعيد الوصول إلى قرار لفرض العقوبات، وكم وكيف وزمن العقوبات، أوعلى مستوى التطبيق الفعلي .
- مازال تأثير نظام العقوبات الدولية الاقتصادية المفروضة على دولة ما عاجزاً عن احتواء ما يترتب عليه من آثار إنسانية ضارة للشعوب يصعب تفاديها .
- يوجه النقد للعقوبات الدولية الاحادية المفروضة من جانب دولة واحدة اوعدة دول نظراً لنقص المشروعية الدولية والتي يستلزم لتوافرها ان تصدر من مجلس الامن .
- تثبت العقوبات فى ادارة الصراع الدولى ان هناك خلل فى بنية التنظيم الدولى، يسمح بتحصين بعض الدول المنتهكة للقانون الدولى من الافلات من فرض عقوبات عليها، لها الطابع الأممي وتتسم بالمشروعية من خلال اليات التصويت داخل مجلس الامن المعنى بالتصدي لتهديد السلم الدولى .
- تمثل العقوبات الدولية في معظم الحالات احد ادوات القوة اللازمة للتفاوض بين الدول التي فرضتها والدولة المستهدفة .
- ان خروج بعض الدول عن تحالف العقوبات والمساعدة الغير مباشرة للدولة المستهدفة يضعف من فاعلية تلك التدابير ويجعل هناك حرب تقودها الدبلوماسية المتعددة داخل دائرة العقوبات .
- الحرب الروسية الأوكرانية ليست مجرد حدث جيوسياسي ولكن أيضا نقطة تحول عالمي فى المجال الجيواقتصادى، فالعقوبات التي فرضت هي أصعب التدابير على الإطلاق ضد دولة بمكانة روسيا.

هوامش الدراسة

١- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، ٢٠١١ .
٢ -العقوبات الدولية (International Sanctions) بتاريخ ٦ / ٢ / ٢٠٢٢، على الرابط
https://www.ra2ej.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88 %D9%84%D9%8A%D8 %A9-international-sanctions-336289.html
٣- عدنان طه الدوري، وعبد الأمير عبد العظيم العكيلي، القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب، النشر : منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤ .
٤ -كيف تكون العقوبة الدولية ؟، بتاريخ ١٣ / ١ / ٢٠٢٢، على الرابط
https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86
٥- المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-7
٦ -المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .
٧- عبد الكريم علوان، القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٧.
٨ -عدنان طه الدوري، وعبد الأمير عبد العظيم العكيلي، القانون الدولي العام : الأحكام المنظمة للعلاقات الدولية وقت السلم والحرب .النشر : منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤ .
٩ -عبد الكريم علوان، القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٧.
١٠ -محمد نور البصراتى، النظم الدبلوماسية والقنصلية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٨.
١١ - سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م .
١٢ ما هي العقوبات المالية ؟ بتاريخ ٢٠١٧/٩/٨، على الرابط
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/503695
١٣- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم العقوبات الاقتصادية .... راجع
https://www.marefa.org/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/simplified
١٤ -العقوبات الاقتصادية التعريف والأهداف والفعالية،بتاريخ ٩/ ٣/ ٢٠٢٢
https://ara.agromassidayu.com/ekonomicheskie-sankcii-eto-opredelenie-celi-i-effektivnost-a-291016
١٥ - محمد حسين كاظم حق النقض (الفيتوVeto) في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت العدد ١١، جامعة اهل البيت على الرابط
https://abu.edu.iq/research/articles/13489
١٦- لمزيد من التفاصيل عن مهام الشرطة الدولية الجنائية راجع https://www.interpol.int/ar
١٧- لمزيد من التفاصيل راجع الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، على الرابط
https://www.un.org/ar/about-us/main-bodies

١٨- السيد صدقي عابدين، العقوبات الدولية، معضله الانسنه بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠، على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17396.aspx

19-U/S Mandelker Speech on Impact of Sanctions at Center for Strategic and International Studies (CSIS), U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, July 31, 2019, Available at:https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm748

20 -Collective Security Between the Charter of the United Nations and Practical Application – Iraq Model"
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjtt5HF9r32AhVPVhoKHcY7C_U4ChAWegQIEhAB&url=http%3A%2F%2Fnahrainuniv.edu.iq%2Fsites%

٢١ -أطفال يموتون في صمـــــــت، بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١، على الرابط
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D

٢٢ -الجوانب القانونية من قرارات المجلس الاقتصادي ضد العراق، بتاريخ ١٦ /٦ / ٢٠١٦، على الرابط https://almerja.com/reading.php?idm=50604

٢٣ -أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، العدد ٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير٢٠٠١م

٢٤ -محمد سالم احمد، البرنامج النووي الإيراني : النشأة-التطور-الدوافع، مجلة دراسات اقليمية، ا جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٨، العدد ٢٥، مارس ٢٠١٢، ص ص. ٢٢٩-٢٦٩.

٢٥ -رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦م.

٢٦ -روز ماري هولس، إيران والعلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، مارس ٢٠٠٧م.

٢٧ -مجموعة الازمات الدولية، لا منطق من اعادة فرض العقوبات الامريكية على ايران، بروكسل: مجموعة الازمات الدولية، اوراق الشرق الاوسط رقم ٤٦،نوفمبر ٢٠١٨،ص ٥

٢٨ -محمد زاهد غول، ازدواجية المعايير في معالجة قضايا الشرق الأوسط، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ ال نشر٢-٣-٢٠١٧م.

٢٩ -قاسم ابودست، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الايرانية، مجلة النهضة – المجلد الرابع عشر العدد الثانى، عمان، ابريل ٢٠١٣

٣٠ -خفاجي، باسم،" روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم"، ط١، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية،، ٢٠١٨ .

٣١ -أزمة القرم : عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٤، على الرابط
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/03/140320_ukraine_russia_obama

32 -Edward Fishman, How to Fix America's Failing Sanctions Policy, Lawfare, June 4, 2020, Available at:https://www.lawfareblog.com/how-fix-americas-failing-sanctions-policy

٣٣- الغرب يقرر عزل بعض البنوك الروسية عن نظام سويفت، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/world-60542858
٣٤ العقوبات الغربية تحاصر الأصول الروسية وسط مقاطعة عالمية، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١، على الرابط https://www.independentarabia.com/node/307881/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D
٣٥- حزمة عقوبات أوروبية جديدة على روسيا بعد غزوأوكرانيا،بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، على الرابط https://www.skynewsarabia.com/world/1504187-%D8%AD%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-
٣٦- الاتحاد الأوربي يغلق مجاله الجوي أمام الطائرات المدنية الروسية ويمنعها من استخدام مطاراته، بتاريخ ٢٧ / ٢٠٢٢/٢، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/world-60504142
٣٧- روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/world-60558971
٣٨ -ألمانيا توقف عملية ترخيص خط الغاز الروسي "نورد ستريم ٢"، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢، على الرابط https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2022/02/22/-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%86%D8%B7%D9
٣٩- اليابان تفرض عقوبات اضافية على روسيا وبلاروسيا، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٨،على الرابط https://www.alyaum.com/articles/6383873/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D9%8A%
٤٠ -اليونان وقبرص تغلقان المجال الجوي أمام الطائرات الروسية، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨، على الرابط https://gate.ahram.org.eg/News/3424672.aspx
٤١ -شركة الشحن العملاقة ميرسك تعلق عمليات النقل من وإلى روسيا، بتاريخ ١/٣/ ٢٠٢٢،على الرابط https://gate.ahram.org.eg/News/3426237.aspx
٤٢ -الغزوالروسي لأوكرانيا: ما هي العقوبات المفروضة على موسكو؟، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١،على الرابط https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%
43 - Linde Bryk and Gõran Sluiter , Why Corporations Should Cease Business Activities with Russia , https://www.ejiltalk.org/advanced-, March 22, 2022
٤٤ -منع وحظر وإيقاف.. إلى أين سيصل حجم العقوبات المفروضة على موسكو؟ | فيديوجراف، بتاريخ ٨/ ٣ / ٢٠٢٢، على الرابط https://gate.ahram.org.eg/News/3432421.aspx
٤٥ -روسيا تشكو"الفيفا و"اليويفا" للمحكمة الرياضية الدولية، بتاريخ ٣/ ٣ / ٢٠٢٢، على الرابط https://al-ain.com/article/russia-fifa-uefa-cas-appeal
٤٦ -ألعاب القوى تنضم إلى الهيئات الرياضية في حظر رياضيي روسيا وروسيا البيضاء، بتاريخ ١/٣/٢٠٢٢، على الرابط

https://www.msn.com/ar-ae/sports/other/%D9%85% D8%B5%D8%AD%D8%AD-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D9%88

٤٧- منع مشاركة روسيا وبيلاروسيا في الألعاب البارلمبية في بكين، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣، على الرابط : https://alqabas.com/article/5877255

48 -Rebecca Barber, What can the UN General Assembly do about Russian Aggression in Ukraine , https://www.ejiltalk.org/advanced- February 26, 2022 .

49 -Jannika Jahn , The Council of Europe Excludes Russia: A Setback for Human Rights , https://www.ejiltalk.org/advanced- March 23, 2022

٥٠- ان-ماري لاروزا، استعراض فاعلية العقوبات كوسيلة لتحقيق احترام أفضل للقانون الإنساني، المجلد ٩٠ العدد ٨٧٠ مختـــــــارات المجـــلـــة الدوليـــة للصليب الاحمر، يونيو/٢٠٠٨

٥١- الفيتوالروسي يحول دون تمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٥، على الرابط https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095042

٥٢- لماذا تم استثناء النفط والغاز من العقوبات على روسيا؟، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨، على الرابط https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/02/27/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-

٥٣- رغم المطالبة بعقوبات..شولتس يتمسك بواردات الطاقة من روسيا، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧،على الرابط https://www.dw.com/ar/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%

٥٤- "سويفت" يفصل ٧ كيانات روسية مع فروعها عن شبكته العالمية، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣،على الرابط https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/03/-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA-%D9%8A%D9%81%D8%B5%D9%84-7-%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-

55 -Robin Geiß and Henning Lahmann, Protecting Societies – Anchoring a new protection dimension in international law during armed conflict ,https://www.ejiltalk.org/protecting-societies-anchoring-a-new-protection-dimension-in-international-law-during-armed-conflict-an-agenda-for-discussion , February 23, 2021

٥٦ – د. عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد ٢٠١، يوليو٢٠١٥)، ص ٤٧

٥٧- صهيب جاسم أحمد عبد الكريم السعيدي، صنع القرار في النظام السياسي الإيراني خلال الفترة من ٢٠١٣ : ٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، ص٧٥ .

٥٨-السيد عوض عثمان، مستقبل الحوار النقدي بين إيران والاتحاد الأوروبي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٥٣ ديسمبر ٢٠٠٤م.

٥٩- إبراهيم رئيسي: الابن المخلص لمؤسسة الحكم الإيرانية يفوز بمنصب الرئيس، بتاريخ ١٩/ ٦ / ٢٠٢١ على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57531526

٦٠ –نزار إسماعيل الحيالي،" قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، دراسات دولية، العدد ٥٦، عمان، ٢٠٢٠ .
٦١ –هل ستوقف العقوبات الدولية روسيا في أوكرانيا ؟، بتاريخ ٧/ ٣/ ٢٠٢٢، على الرابط https://alghad.com/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A/
٦٢ –التلغراف: الذهب السوداني يساعد روسيا في مواجهة العقوبات، بتاريخ ٩/ ٢٠٢٢/٣، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-60682600
٦٣ –لمزيد من التفاصيل تقرير : بوتين حضَر للعقوبات بأطنان من ذهب السودان وعلاقة قوية بـــ(حميدتي)، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣ على الرابط https://sudantribune.net/article255947/
٦٤ نانيس عبد الرازق فهمي، تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بتاريخ ٢/ ٦ / ٢٠١٩، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط .
٦٥ –العقوبات على روسيا والارتدادات على العالم، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠، على الرابط https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-03-10-1.4388426
٦٦– مجلس الامن ينهي غالبية العقوبات التي فرضها على العراق ابان عهد صدام حسين، ٢٠١٠/١٢/١٦، على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/12/101215_iraq_sanctions
٦٧ –ترامب يهدد بفرض "عقوبات كبيرة" على العراق.. ادفعوا لنغادر، بتاريخ ٦ يناير ٢٠٢٠، على الرابط https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1310293-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%

68 - Nicholas Mulder The Toll of Economic War How Sanctions on Russia Will Upend the Global Order, https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/2022-03-31/sanctions-war-just-beginninghttps://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/2022-03-31/sanctions-war-just-beginning
March 22, 2022

٦٩- بعد تضرر خط أنابيب بحر قزوين.. كازاخستان تبحث عن مسارات إمداد بديلة لصادرات النفط، ٢٣/ ٢٠٢٢/٣، على الرابط https://www.almayadeen.net/news/economic/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1-%D8%AE%D8%B7-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A8%D8%AD%D8%B1-

70 -Richard Nephew , Targeti Russia Was the Easy Part The Sanctions War Is Just Beginning https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/ 2022-03-31 /sanctions-war-just-beginning March 31, 2022